

مرسوم رقم (١٩) لسنة ٢٠١١
بالتصديق على اتفاقية تعاون إداري مشترك من أجل
التطبيق الأمثل للقانون الجمركي ومنع ومكافحة المخالفات بين
حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في التاسع والعشرين من شهر رجب عام ١٤٢٨
هجريه ، الموافق للثاني عشر من شهر أغسطس عام ٢٠٠٧ ميلادية ،
وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاقية تعاون إداري مشترك من أجل التطبيق الأمثل للقانون
الجمركي ومنع ومكافحة المخالفات بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية
الإسلامية الإيرانية ، الموقعة بمدينة طهران بتاريخ ٢/٥/٢٠٠٦ ، المرفق نصها بهذا
المرسوم ، وتكون لها قوة القانون وفقاً للمادة (٦٨) من الدستور .

مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدر في الديوان الأميري بتاريخ: ٧ / ٦ / ١٤٣٢ هـ
الموافق: ١٠ / ٥ / ٢٠١١ م

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



اتفاقية

تعاون إداري مشترك من أجل التطبيق الأمثل
للقانون الجمركي ومنع ومكافحة المخالفات

بين

حكومة دولة قطر

و

حكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية

إن حكومة دولة قطر .
وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية
والمشار إليهما لاحقاً بالأطراف المتعاقدة ،
أخذة بعين الاعتبار بأن المخالفات الجمركية تضر بمصالحها الاقتصادية
والتجارية والمالية والاجتماعية والثقافية ،
مدركة لأهمية الاحتساب الدقيق للرسوم الجمركية والرسوم و الضرائب
الأخرى المحصلة على الواردات والصادرات والتأكد من التنفيذ الأمثل لإجراءات
المنع والتقييد والمراقبة ،
مدركة الحاجة للتعاون الدولي في مجالات تطبيق وتنفيذ القوانين الجمركية
مقتنعة بأن الإجراءات ضد المخالفات الجمركية يمكن أن يكون أكثر فاعلية
بالتعاون الوثيق بين إداراتهم الجمركية والمستند إلى قواعد قانونية واضحة ،
أخذة بعين الاعتبار تلك الأدوات الصادرة عن مجلس التعاون الجمركي
المتعلقة بهذا الموضوع وخصوصاً التوصية المتعلقة بالمساعدات الإدارية
المشتركة الصادرة بتاريخ ١٢/٥ /١٩٥٣ ،
مستندة إلى ما توصل إليه مجلس التعاون الجمركي من اتفاقيات بهذا الشأن
والى الاتفاقيات الدولية الخاصة بإجراءات المنع والتقييد والمراقبة للبضائع .

فقد اتفقتا على ما يلي :-

الفصل الأول

تعريفات

مادة (١)

لأغراض تطبيق أحكام هذه الاتفاقية ، تكون للكلمات والعبارات التالية ، المعاني الموضحة قرين كل منها ، ما لم يقتض السياق معنى آخر :

١- الإدارة الجمركية .

بالنسبة لحكومة دولة قطر : الهيئة العامة للجمارك والموانئ .
بالنسبة لحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية : إدارة الجمارك الإيرانية .

٢- التشريع الجمركي .

مجموع الأحكام القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستيراد والتصدير والعبور والتخزين وتداول البضائع والتي تتكفل بتطبيقها الإدارات الجمركية للأطراف المتعاقدة وكذلك الأنظمة المتعلقة بالحظر والتقييد والمنع وإجراءات الرقابة المماثلة عند الحدود .

٣- المخالفة الجمركية .

كل خرق أو محاولة خرق للتشريع الجمركي .

٤- شخص .

كل شخص طبيعي أو معنوي .

٥- المعلومات الشخصية .

المعلومات الخاصة بشخص طبيعي هويته معروفة أو يمكن التعرف عليها .

٦- المعلومات .

كل معطية أو وثيقة أو تقرير أو نسخ منها مصادق عليها أو أي تبليغ آخر .

٧- الإخباريات .

كل المعلومات المعالجة و/ أو التي يتم تحليلها قصد الإدلاء بتوضيحات خاصة بمخالفة جمركية والمتبادلة بين الطرفين المتعاقدين .

٨- الإدارة الطالبة .

الإدارة الجمركية التي تقدم طلب المساعدة .

٩- الإدارة المطالبة .

الإدارة الجمركية التي تتلقى طلب المساعدة .

١٠- الملحق :

جزء لا يتجزأ من هذه الاتفاقية .

الفصل الثاني

مجال تطبيق الاتفاقية

مادة (٢)

١- يتبادل الطرفان المتعاقدين بواسطة الإدارة الجمركية لدى كل منهما تقديم المساعدة الإدارية لبعضها وفقاً للشروط المحددة في هذه الاتفاقية وذلك قصد التطبيق الصحيح للتشريع الجمركي ومنع ومكافحة مخالفات أحكام التشريعات الجمركية .

٢- تقدم المساعدة في إطار هذه الاتفاقية من قبل الطرفين المتعاقدين وفقاً للأحكام القانونية والتنظيمية التي يطبقها الطرفان وفي حدود اختصاص الإدارة الجمركية وحسب المصادر والوسائل المتوفرة .

٣- تتعلق هذه الاتفاقية بوجه خاص بالتعاون الإداري المتبادل بين الطرفين المتعاقدين ولا يجوز لأي شخص الاحتجاج بهذه الاتفاقية للحصول على أدلة الإثبات أو حذفها أو استئثارها أو عرقلة تنفيذ أي طلب .

الفصل الثالث

مجال تطبيق التعاون

مادة (٣)

- ١- تتبادل الإدارتان الجمركيتان بناء على طلب ، أو تلقائياً جميع المعلومات والإخباريات التي تضمن التطبيق الصحيح للتشريع الجمركي لكل طرف متعاقد ومنع ومكافحة مخالفات أحكام التشريعات الجمركية ..
- ٢- تلتزم الإدارة الجمركية ، عند قيامها بالتحقيق نيابة عن الإدارة الجمركية الأخرى ، بأن تتصرف كما لو كانت تباشر ذلك لذاتها أو بناء على طلب سلطة وطنية أخرى .

مادة (٤)

- ١- تقدم الإدارة المطالبة ، بناء على طلب المساعدة المقدم إليها من الإدارة الطالبة ، جميع المعلومات الخاصة بالتشريع والإجراءات الجمركية الوطنية المفيدة للتحريات التي تجرى بشأن المخالفة الجمركية .
- ٢- تلتزم كل إدارة جمركية بأن تزود الإدارة الجمركية الأخرى ، بناء على طلبها أو تلقائياً ، كل المعلومات التي بحوزتها والخاصة بالمسائل التالية :-
 - أ- للتقنيات الجديدة لمكافحة المخالفات الجمركية والتي أثبتت فعاليتها .
 - ب- الاتجاهات الجديدة المتعلقة بالمخالفات الجمركية والوسائل والأساليب المستعملة لارتكابها.

الفصل الرابع

الحالات الخاصة للمساعدة

مادة (٥)

- تقدم الإدارة المطالبة ، بناء على طلب ، الإدارة الطالبة المعلومات التي تطلبها ، وبوجه خاص ما يتعلق منها بالأمر التالي :-
- أ- فيما إذا كانت البضائع المصدرة من أراضي الدولة المطالبة قد تم تصديرها بشكل قانوني من أراضي الدولة المطالبة .
 - ب- فيما إذا كانت البضائع المصدرة من أراضي الدولة المطالبة قد تم استيرادها من قبل الدولة الطالبة بشكل قانوني والوضع الجمركي الذي وضعت به البضاعة والإجراء الجمركي المتخذ بشأنها .

ج- القيمة الجمركية ومنشأ وتصنيف البضائع المصدرة إلى أراضي الطرف المتعاقد الآخر .

مادة (٦)

تلتزم الإدارة المطالبة ، بناء على طلب يقدم إليها من الإدارة الطالبة ، بمراقبة وتقديم معلومات عن :-

- أ- الأشخاص الذين ارتكبوا أو تشك الإدارة الطالبة بأنهم ارتكبوا مخالفة جمركية عند الدخول إلى أراضي الطرف المتعاقد المطالب أو الخروج منه .
- ب- البضائع المنقولة أو المخزنة والتي تشبه فيها الإدارة الطالبة بأنها عرضة للنقل بطرق غير مشروعة في اتجاه إقليمها الجمركي.
- ج- وسائل النقل التي اشتبه فيها من طرف الإدارة الطالبة بأنها تستعمل لارتكاب مخالفات جمركية داخل الإقليم الجمركي لأحد الطرفين المتعاقدين .
- د- الأماكن التي تشبه الإدارة الطالبة باستخدامها لارتكاب مخالفات جمركية في الإقليم الجمركي لأحد الطرفين المتعاقدين .

مادة (٧)

- ١- تتبادل الإدارتين الجمركيتين ، بناء على طلب أو تلقائياً ، المعلومات والإخباريات الخاصة بالمبادلات المنجزة أو المتوقعة والتي تشكل أو التي يظهر أنها تشكل مخالفة جمركية .
- ٢- يجب على الإدارة الجمركية أن تزود الإدارة الجمركية الأخرى بجميع المعلومات والإخباريات بصورة تلقائية وذلك في الحالات التي تشكل أو من الممكن أن تشكل خطراً هاماً على الاقتصاد أو الصحة العامة أو الأمن العام أو على أي مصلحة حيوية أخرى لأحد الطرفين المتعاقدين .

الفصل الخامس

المعلومات والإخباريات

مادة (٨)

- ١- لا يجوز المطالبة بالأدلة والوثائق الأصلية إلا في حالة عدم كفاية النسخ المطابقة للأصل ، والتي يجب أن ترد بالسرعة القصوى إلى الإدارة المطالبة وفي هذه الحالة يجب أن لا تتأثر حقوق الإدارة المطالبة أو حقوق أي طرف ثالث ذي علاقة .

٢- ترفق المعلومات والإخباريات المتبادلة وفق هذه الاتفاقية بكل البيانات المفيدة التي تسمح بتفسيرها أو استخدامها .

الفصل السادس

الخبراء والشهود

مادة (٩)

يجوز للإدارة المطالبة ، بناء على طلب الإدارة الطالبة ، أن تسمح لموظفيها بأداء الشهادة أو تقديم الخبرة أمام المحاكم والهيئات القضائية المختصة لدى الطرف الطالب في سياق قضايا متعلقة بمخالفات جمركية .

الفصل السابع

تبلغ الطلبات

مادة (١٠)

- ١- يتم التعاون مباشرة بين الإدارتين الجمركيتين بمقتضى هذه الاتفاقية.
- ٢- يتم تبادل طلبات التعاون كتابة ، ويجب أن ترفق الطلبات بجميع الوثائق التي تعتبر مفيدة . ويمكن أن تقدم الطلبات كذلك شفويا إذا اقتضت الضرورة ذلك ، على أن تثبت كتابة فيما بعد وبالسرعة الممكنة.
- ٣- يجب أن تتضمن الطلبات المقدمة وفقا للبند (٢) من هذه المادة البيانات التالية :-

- أ- اسم الإدارة الطالبة .
- ب- موضوع وأسباب الطلب .
- ج- عرض موجز للمسألة والعناصر القانونية المتعلقة بها وطبيعة الإجراءات .
- د- أسماء وعناوين الأطراف المشار إليها ضمن الإجراءات إذا كانت معروفة.
- ٤- يجب على أي إدارة جمركية التقيد بطلب الإدارة الطالبة المتعلق بإتباع إجراء معين مع مراعاة الأحكام القانونية والإدارية الوطنية للدولة المطالبة .
- ٥- تبلغ الإخباريات والمعلومات ، موضوع هذه الاتفاقية ، إلى الموظفين المعيّنين خصيصاً لهذا الغرض من قبل كل إدارة جمركية وتبلغ قائمة بأسماء

هؤلاء الموظفين إلى الإدارة الجمركية للطرف المتعاقد الآخر وفق الفقرة (٢) من المادة (١٧) من هذه الاتفاقية .

الفصل الثامن

تنفيذ الطلبات

مادة (١١)

- ١- عندما لا تتوفر المعلومات المطلوبة لدى الإدارة المطالبة فعليها وبما لا يتعارض مع الأحكام القانونية والتنظيمية الوطنية أن تشرع بما يلي :-
 - أ- إصدار طلبات بغرض الحصول على هذه المعلومات ، أو
 - ب- إرسال الطلب إلى الجهة المختصة بالسرعة الممكنة ، أو
 - ج- بيان السلطات الوطنية المختصة بهذا الموضوع .
- ٢- إن أي طلب يتم وفقا للبند (١) من هذه المادة ، يمكن أن يتضمن تسجيل شهادات يدلي بها أشخاص يطلب منهم تقديم معلومات بشأن مخالفة جمركية أو من شهود وخبراء .

مادة (١٢)

- ١- يجوز للموظفين المعيّنين من قبل الإدارة الطالبة وبترخيص من الإدارة المطالبة بناء على طلب مكتوب ، ولأغراض التحريات الخاصة بمخالفة جمركية ، وبمراعاة الشروط المفروضة عند الاقتضاء من هذه الأخيرة ، القيام بما يلي :-
 - أ- الإطلاع في مكاتب الإدارة المطالبة على الوثائق والملفات والمعلومات الضرورية الأخرى التي تحوزها هذه المكاتب وذلك قصد استخلاص المعلومات الخاصة بهذه المخالفة .
 - ب- أخذ نسخ من الوثائق والملفات والمعلومات الضرورية الأخرى التي تخص المخالفة المعنية .
 - ج- المشاركة في جميع التحريات ، المفيدة للإدارة الطالبة ، والتي تقوم بها الإدارة المطالبة ضمن إقليمها الجمركي .
- ٢- يجب على موظفي الإدارة الطالبة عند وجودهم على إقليم الطرف المتعاقد الآخر في الظروف المنصوص عليها في البند (١) من هذه المادة ، أن يثبتوا في أي وقت صفتهم الرسمية إذا طلب منهم ذلك .

ويتمتعون خلال وجودهم هناك بذات القدر من الحماية التي تمنح لموظفي
جمارك الطرف المتعاقد الآخر بموجب القانون الساري في البلد المطالب ،
ويكونون مسؤولين ، عند الاقتضاء ، عن أية مخالفة يرتكبونها.

الفصل التاسع

سرية المعلومات

مادة (١٣)

١. يجب أن يتم استخدام أية معلومة أو إخبارية يتم تلقيها في إطار المساعدة
الإدارية بموجب هذه الاتفاقية ، لأغراض هذه الاتفاقية ، ومن قبل الإدارات
الجمركية ، ما عدا الحالات التي توافق الإدارة المزودة بالمعلومة
باستخدامها لأغراض أخرى أو من قبل سلطات أخرى .
٢. يجب أن تعامل أية معلومة أو إخبارية يتم تلقيها في إطار هذه الاتفاقية ،
بسرية وأن تحظى على الأقل بنفس الدرجة من الحماية التي تحظى بها
المعلومة أو الإخبارية المماثلة والتي تحميها التشريعات الوطنية للطرف
المتعاقد المزود لهذه المعلومة أو الإخبارية .

مادة (١٤)

عند تبادل المعلومات الشخصية بموجب هذه الاتفاقية ، على الأطراف
المتعاقدة التأكد من أن تحظى هذه المعلومات بدرجة حماية تعادل على الأقل تلك
المنصوص عليها في الملحق المرفق بهذا الاتفاق والذي يعتبر جزءاً لا يتجزأ
منه.

الفصل العاشر

الإستثناءات

مادة (١٥)

- ١- يمكن الامتناع عن تقديم المساعدة المنصوص عليها في هذا الاتفاق ، في
الحالات التي يكون من شأنها المساس بالسيادة أو بالأمن العام أو بالنظام
العام أو بالمصالح الأساسية الوطنية الأخرى لأحد الطرفين المتعاقدين ، أو
إذا كانت تشكل خرقاً لسر صناعي أو تجاري أو مهني .
- ٢- على الإدارة الطالبة التي تعجز عن تلبية طلب من نفس طبيعة الطلب التي
قدمته الإدارة المطالبة أن تشير إلى ذلك في عرض طلبها ، وفي هذه الحالة

تتمتع الإدارة المطالبة بحرية تحديد موقفها فيما يخص الجواب على هذا الطلب .

- ٣- يكون للإدارة المطالبة تأجيل تقديم المساعدة إذا رأت أن تقديم المساعدة يخل بالتحقيق في المتابعة القضائية أو بإجراء ساري المفعول ، وفي هذه الحالة على الإدارة المطالبة التشاور مع الإدارة الطالبة التحديد إمكانية تقديم هذه المساعدة وفق الشروط والظروف التي تحكم الإدارة المطالبة .
- ٤- يجب تقديم الأسباب عند رفض تقديم المساعدة أو عند تأجيلها .

الفصل الحادي عشر

التكاليف

مادة (١٦)

- ١- على الإدارات الجمركة عدم المطالبة بالتعويض عن النفقات المترتبة على تنفيذ هذه الاتفاقية باستثناء التكاليف والعلاوات المدفوعة للخبراء والشهود والمترجمين من غير موظفي الحكومة والتي يجب أن تتحمل نفقاتهم الإدارة الطالبة .
- ٢- إذا كان تنفيذ الطلب ينطوي على تكاليف باهظة وغير عادية ، فإن الأطراف المتعاقدة يجب أن تتشاور لتحديد الشروط والظروف التي سيتم فيها تنفيذ الطلب والوسيلة التي سيتم فيها دفع التكاليف المترتبة .

الفصل الثاني عشر

تطبيق الاتفاق

مادة (١٧)

- ١- تتخذ الإدارتان الجمركيتان إجراءات تكفل قيام موظفيها المسؤولين عن التحقيق في المخالفات الجمركية أو مكافحتها ، بالاتصال الشخصي والمباشر فيما بينهم .
- ٢- تتخذ الإدارتان الجمركيتان ترتيبات مفضلة لتسهيل تنفيذ هذه الاتفاقية .
- ٣- تعمل الإدارتان الجمركيتان بالتنسيق والتشاور فيما بينهما ، على حل كل مشكلة أو شك ينجم عن تفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية .
- ٤- تسوى الخلافات التي لا يمكن إيجاد حل لها عبر القنوات الدبلوماسية .

الفصل الثالث عشر

التطبيق

مادة (١٨)

تطبق هذه الاتفاقية على الأقاليم الجمركية للطرفين المتعاقدين كما هي محددة بالأحكام القانونية والتنظيمية المطبقة لدى كل منهما .

مادة (١٩)

تُشكل لجنة مشتركة من الأطراف المتعاقدة، تجتمع بناء على طلب أو بعد انقضاء مهلة خمس سنوات لمراجعة هذه الاتفاقية ، ما لم يتم التبليغ الكتابي المتبادل بعدم ضرورة هذه المراجعة .

الفصل الرابع عشر

سريان الاتفاقية وإنهاؤها

مادة (٢٠)

يبلغ كل طرف متعاقد للطرف الآخر كتابة ، وعبر القنوات الدبلوماسية ، ما يفيد إتمام الإجراءات المطلوبة بمقتضى دستوره أو إجراءاته الوطنية التي تنظم سريان هذه الاتفاقية ، والذي يدخل حيز التنفيذ ابتداء من اليوم الأول من الشهر الثاني التالي لتاريخ التبليغ .

مادة (٢١)

- ١- تبرم هذه الاتفاقية لمدة غير محددة ، ويمكن لكل من الطرفين المتعاقدين نقضها في أي وقت وذلك بالتبليغ عبر القنوات الدبلوماسية.
- ٢- يسري النقص بعد ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ تبليغه إلى الطرف المتعاقد الآخر ، ولا يؤثر النقص الصادر بموجب هذه المادة على الإجراءات السارية أثناء النقص ، والتي يجب إتمامها وفق أحكام هذه الاتفاقية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



وإثباتاً لذلك ، قام الموقعان أدناه ، المؤهلان لذلك بتوقيع هذه الاتفاقية بمدينة
... .. اليوم . الموافق
من نسختين أصليتين بكل من اللغات العربية والفارسية والإنجليزية ، ويكون
لجميع النصوص ذات الحجية ، وفي حالة الاختلاف في التفسير يعتمد النص
الإنجليزي .

عن حكومة
الجمهورية الإسلامية الإيرانية

عن حكومة
دولة قطر

ملحق

- المبادئ الأساسية المطبقة في مجال حماية المعلومات :-
- ١- المعلومات ذات الطابع الشخصي والتي تكون موضوع معالجة آلية يجب أن:-
 - (أ) يحصل عليها وتعالج بصفة عادلة ومطابقة للقانون.
 - (ب) تحفظ لأغراض محددة وشرعية ولا تستعمل بطريقة تتعارض مع هذه الأهداف.
 - (ج) تكون مناسبة وضرورية ومعقولة حسب الأغراض التي حفظت من أجلها.
 - (د) تكون دقيقة ومحدثة إن اقتضى الأمر.
 - (هـ) يحتفظ بها بطريقة تسمح التعرف على هوية الشخص المتهم خلال مدة زمنية لا تتجاوز المدة اللازمة للإجراء الذي احتفظ من أجله تلك المعلومات .
 - ٢- أن المعلومات ذات الطابع الشخصي التي تحتوي على معلومات خاصة بالسلالة العرقية أو الميول السياسية أو الدينية أو غيرها من المعتقدات وكذلك المعلومات الخاصة بالصحة أو الحياة الجنسية لأي شخص لا يمكنها أن تكون موضوع معالجة آلية ما لم يمنح التشريع الوطني ضمانات كافية لحماية هذه المعلومات تطبيق هذه الأحكام كذلك على المعلومات ذات الطابع الشخصي المتعلقة بالعقوبات الجزائية .
 - ٣- يجب اتخاذ تدابير أمنية من أجل المحافظة على المعلومات ذات الطابع الشخصي المسجلة ضمن الفهارس الآلية وذلك ضد أي تلف غير مرخص به أو ضياع أثر حادث مفاجئ وضد أي نفاذ غير شرعي إلى المعلومات أو تغيير أو نشر غير مرخص به .
 - ٤- يمكن لأي شخص أن يؤهل لـ :
 - أ- تحديد ماذا ما كانت المعلومات ذات الطابع الشخصي الخاصة به موضوع قائمة آلية والأغراض التي تستعمل أساساً من أجلها وهوية الشخص المسؤول على هذه القائمة وكذلك مقر سكناه العادي أو مقر عملة الرئيسين .

ب- الحصول خلال فترة معقولة ودون تأخير زائد أو مصاريف مبالغ فيها على إثبات الوجود المحتمل للفهرس الآلي التي تضم المعلومات ذات الطابع الشخصي الخاصة به وكذلك على البليغة هذه المعلومات على شكل واضح .

ج- الحصول حسب الحالة على تصحيح أو إلغاء لهذه المعطيات إذا ما كانت معالجتها قد تمت خرقاً للأحكام المنصوص عليها من ضمن التشريع الوطني والتي تسمح بتطبيق المبادئ الأساسية التي تناولها الفقرات ١-٢ من هذا الملحق .

د- التوفر بطرق الطعن في حالة عدم الاستجابة لطلب تبليغ أو عند الاقتضاء للتبليغ أو التصحيح أو إلغاء موضوع ب/ و ج/ أعلاه

٥-١- لا يمكن الاستثناء من أحكام الفقرات ١-٢-٤ من الملحق إلا في الحالات التالية .

٥-٢- يمكن السماح بعدم الالتزام بأحكام الفقرات ١-٢-٣ من هذا الملحق عندما ينص على ذلك تشريع الطرف المتعاقد وعندما يشكل هذا الاستثناء إجراء ضروري ضمن مجتمع ديمقراطي وان هذا الاستثناء يهدف إلى :-

أ- حماية أمن الدول والنظام العام وكذلك المصالح النقدية للدولة إلى مكافحة المخالفات الجزائية

ب- حماية الأشخاص الذين تتعلق بهم المعلومات المعنية أو حماية حقوق وحرية الغير .

٥-٣- يمكن للقانون أن يقضي بتحديد على ممارسة الحقوق موضوع الفقرات ٤-ب- ج و د من هذا الملحق فيما يتعلق بالفهرسة الآلية التي تحتوي على معلومات ذات طابع شخصي والمستعملة لأغراض إحصائية أو لبحث علمي عندما لا يمكن لهذا الاستعمال أن يشكل مساساً بالحياة الشخصية للأشخاص الذين تتعلق بهم المعلومات المعنية .

٥-٤- يتعهد كل طرف متعاقد بالنص على عقوبات وطرق الطعن عند خرق أحكام التشريع الوطني المتضمن تطبيق المبادئ الأساسية المحددة ضمن هذا الملحق .

٥- لا يمكن تفسير أي من أحكام هذا الملحق كتحديد أو كمساس بإمكانية الطرفين المتعاقدين لمنح حماية أوسع من تلك الحماية المنصوص عليها في هذا الملحق لصالح الأشخاص الذين تتعلق بهم المعطيات المعنية .

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



موافقتنامه کمک متقابل اداری
برای اجرای صحیح قانون گمرکی
و جلوگیری و مبارزه با تخلفات گمرکی
بین دولت جمهوری اسلامی ایران و دولت کشور قطر

مقدمه

دولت کشور قطر و دولت جمهوری اسلامی ایران که از این به بعد به عنوان طرفهای متعاقد نامیده میشوند؛
با در نظر گرفتن اینکه تخلف از قانون گمرکی برای منافع اقتصادی، تجاری، مالی، اجتماعی، فرهنگی و سلامت آنان زیان آور است؛
با در نظر گرفتن اهمیت تعیین دقیق حقوقی گمرکی و سایر مالیاتهای که به هنگام واردات یا صادرات وصول میشوند و حصول اطمینان از اجرای صحیح اقدامات مربوط به ممنوعیت، محدودیت و کنترل در زمینه کالاهای خاص؛
با اعتقاد به اینکه اقدام علیه تخلفات گمرکی میتواند به واسطه همکاری نزدیک بین گمرکات طرفها بر اساس قواعد حقوقی تعریف شده، موثرتر صورت بگیرد؛
با توجه به توصیه نامه‌های راجع به این موضوع، بویژه توصیه نامه کمک متقابل اداری که در تاریخ ۱۳۳۲/۹/۱۵ هجری شمسی برابر با ۵ دسامبر ۱۹۵۳ میلادی به تصویب شورای همکاری گمرکی رسیده است؛
با توجه به کنوانسیونهای مصوب شورای همکاری گمرکی و کنوانسیونهای بین‌المللی که مشتمل بر ممنوعیت، محدودیت، و اقدامات ویژه جهت اعمال کنترل نسبت به کالای خاص هستند؛
در موارد زیر توافق کرده‌اند:

فصل ۱ تعاریف

ماده ۱

از لحاظ این موافقتنامه، جز در مواردی که سیاق عبارت به گونه دیگری باشد، معانی اصلاحات به شرح زیر است:

- ۱- «گمرک»: - برای دولت کشور قطر - اداره کل گمرکی و بندری.
- برای دولت جمهوری اسلامی ایران - گمرک ایران.
- ۲- «قانون گمرکی»: - هر گونه مقررات قانونی و اداری قابل اعمال توسط هر یک از گمرکات راجع به واردات، صادرات، انتقال، گذر (ترانزیت)، تراباری (انتقال کالا به وسیله حمل دیگر)، انبار داری و جابه‌جانی کالا شامل مقررات قانونی و اداری مربوط به اقدامات بازدارنده، محدود کننده و کنترلی در مرزها.
- ۳- «تخلف گمرکی»: - هرگونه نقض یا مبادرت به نقض قانون گمرکی.
- ۴- «شخص»: - شخص حقیقی و حقوقی است
- ۵- «داده‌های شخصی»: - هر گونه داده راجع به یک شخص حقیقی شناخته شده یا قابل شناسایی.
- ۶- «اطلاعات»: - هرگونه داده، سند، گزارش یا نسخه‌های گواهی شده یا مصدق آنها یا سایر مکاتبات.
- ۷- «اطلاعیه»: - هر گونه داده، اعم از پردازش یا تجزیه و تحلیل شده یا نشده به‌منظور ارائه اطلاعات در مورد تخلف گمرکی مکاتبه شده بین طرفهای متعاقد
- ۸- «گمرک درخواست کننده»: - گمرکی که درخواست مساعدت می‌کند.
- ۹- «گمرک درخواست شونده»: - گمرکی که از آن درخواست مساعدت می‌شود.
- ۱۰- «پیوست»: - جزء لاینفک این موافقتنامه.

فصل ۲

دامنه شمول موافقتنامه

ماده ۲

- ۱- طرفهای متعاقد از طریق گمرکات خود در جهت اجرای صحیح قانون گمرکی و جلوگیری، و مبارزه با تخلفات گمرکی طبق شرایط تنظیم شده در این موافقتنامه، مساعدتهای اداری لازم را به یکدیگر ارائه خواهند نمود.
- ۲- هر یک از طرفهای متعاقد باید کلیه کمکها براساس این موافقتنامه را طبق مقررات قانونی و اداری ملی و در محدوده صلاحیت و امکانات موجود گمرک خود انجام دهد.

۲- این موافقتنامه، بویژه کمک متقابل اداری بین طرفهای متعاقد را در بر می‌گیرد. هیچ شخصی نمی‌تواند در بدست آوردن مدرک یا جلوگیری از ارائه یا مستثنی یا ممانعت کردن از هر گونه درخواستی، به این موافقتنامه استناد کند.

فصل ۳

دامنه شمول کمک

ماده ۳

- ۱- گمرکات، طبق درخواست یا به ابتکار خود تمامی اطلاعاتی را که به حصول اطمینان از اجرای صحیح قانون گمرکی هر طرف متعاقد و جلوگیری و مبارزه با تخلفات گمرکی کمک می‌کند، برای یکدیگر فراهم خواهند نمود.
- ۲- هر یک از گمرکات در اجرای تحقیقات به نیابت از گمرک دیگر، همان رفتاری را خواهد داشت که در چنین تحقیقاتی از جانب خود یا به درخواست مرجع محلی دیگری از کشور متبوع خود انجام می‌دهد.

ماده ۴

- ۱- گمرک درخواست شونده، بنا به درخواست گمرک درخواست کننده، اطلاعات مربوط به تمامی مقررات و تشریفات گمرکی ملی را که برای بررسی‌های مربوط به تخلف گمرکی سودمند باشد، فراهم خواهد آورد.
- ۲- گمرکات بنا به درخواست یا به ابتکار خود، موارد زیر را در اختیار یکدیگر قرار خواهند داد:
الف) روشهای جدید اجرای قانون گمرکی که اثر بخشی آنها به اثبات رسیده باشد؛
ب) روند، وسیله و روشهای جدید ارتکاب تخلفات گمرکی.

فصل ۴

مساعده‌های ویژه

ماده ۵

- گمرک درخواست شونده، بنا به درخواست، اطلاعات زیر را در اختیار گمرک درخواست کننده قرار خواهد داد:
- الف) آیا کالای وارد شده به قلمرو گمرک درخواست کننده به صورت قانونی از قلمرو گمرک درخواست کننده صادر شده است؛
 - ب) آیا کالای صادر شده از قلمرو گمرک درخواست کننده به طور قانونی به گمرک درخواست شونده وارد شده است، و نیز طبقه‌بندی و تشریفات گمرکی که کالاها مشمول آن هستند؛
 - پ) ارزش گمرکی، مبداء و طبقه بندی کالاهای صادراتی به قلمرو طرف متعاقد دیگر.

ماده ۶

گمرک درخواست شونده، بنا به درخواست می‌بایست بر موارد زیر نظارت داشته و در خصوص آنها اطلاعات فراهم نماید:

الف) اشخاص شناخته شده برای گمرک درخواست کننده که مرتکب تخلف گمرکی شده‌اند یا مظنون به ارتکاب آن هستند، به ویژه کسانی که به قلمرو طرف متعاقد درخواست کننده وارد یا از آن خارج می‌شوند؛
ب) کالای در حال حمل یا در انبار که بنا به اعلام گمرک درخواست کننده در مظان حمل غیرقانونی به سمت مرزهای آن هستند؛
پ) وسائل نقلیه‌ای که از سوی گمرک درخواست کننده مظنون به استفاده در ارتکاب تخلفات گمرکی در قلمرو هر یک از طرفهای متعاقد می‌باشند؛
ت) اماکنی گمرکی که از سوی گمرک درخواست کننده مظنون به استفاده در ارتکاب تخلفات گمرکی در قلمرو هر یک از طرفهای متعاقد می‌باشند.

ماده ۷

۱- گمرکات، بنا به درخواست یا به ابتکار خود، اطلاعاتی در زمینه اقدامات طراحی شده یا تکمیل شده را که تخلف گمرکی محسوب می‌شوند یا به نظر تخلف گمرکی می‌رسند، در اختیار یکدیگر قرار می‌دهند.
۲- در موارد مهم که تخلف ممکن است خسارت اساسی به اقتصاد، بهداشت عمومی، امنیت عمومی یا سایر منافع حیاتی هر یک از طرفهای متعاقد وارد نماید، گمرک طرف متعاقد دیگر، اطلاعات و اطلاعات مزبور را بنا به ابتکار خود ارائه خواهد کرد.

فصل ۵ اطلاعات و اطلاعات

ماده ۸

۱- نسخه اصلی مدارک فقط در صورتی که تصویر آنها ناکافی باشد درخواست می‌شود و در اولین فرصت به گمرک درخواست شونده عودت داده خواهد شد. در چنین مواردی به حقوق گمرک درخواست شونده یا طرفهای ثالث ذیربط نباید خللی وارد شود.
۲- هرگونه اطلاعات یا اطلاعاتی که به موجب این موافقت نامه مبادله می‌شوند، باید با کلیه اطلاعات مربوط جهت تفسیر یا بهره‌گیری از آن همراه باشد.

فصل ۶ کارشناسان و گواهان

ماده ۹

گمرک درخواست شونده، می‌تواند، بنا به درخواست، اجازه دهد مامورانش در موضوعات مربوط به تخلف گمرکی نزد دادگاه یا محکمه طرف متعاقد دیگر حاضر شوند.

فصل ۷

مکاتبه در مورد درخواستها

ماده ۱۰

- ۱- مکاتبات به موجب این موافقت نامه، مستقیماً به عنوان گمرک طرف متعاقد دیگر ارسال خواهد شد.
- ۲- درخواستها به صورت کتبی انجام خواهد شد و با هرگونه اسنادی که سودمند بنظر می رسند همراه خواهند بود. در موافقتی که شرایط ایجاب می کند درخواستها می تواند به طور شفاهی صورت گیرد. این قبیل درخواستها باید فوراً به صورت کتبی تائید گردد.
- ۳- درخواستهایی که متعاقب بند (۲۱) این ماده صورت می گیرد شامل جزئیات زیر خواهند بود:
 - الف) نام گمرک درخواست کننده؛
 - ب) موضوع و دلایل درخواست؛
 - پ) شرح مختصری از موضوع، تشریفات و عناصر قانونی مربوط به آن؛
 - ت) اسامی و نشانی اشخاص مرتبط با درخواست، چنانچه شناخته شده باشند.
- ۴- چنانچه گمرک درخواست کننده تقاضای دنبال نمودن يك رویه یا روش خاصی را نماید، گمرک درخواست شونده با توجه به مقررات قانونی داخلی خود با این درخواست موافقت می نماید.
- ۵- اطلاعاتی که در این موافقت نامه به آن اشاره شده است به مامورانی که به طور ویژه توسط هر یک از گمرک برای این منظور تعیین شده اند اعلام خواهد شد. فهرست مامورانی که به این منظور تعیین شده اند طبق بند (۲) ماده (۱۷) این موافقت نامه در اختیار گمرک طرف متعاقد دیگر گذاشته خواهد شد.

فصل ۸

اجرای درخواستها

ماده ۱۱

- ۱- چنانچه گمرک درخواست شونده اطلاعات مورد درخواست را نداشته باشد، طبق مقررات قانونی و اداری خود مبادرت به یکی از اقدامات زیر خواهد نمود:
 - الف) صدور درخواستهایی به منظور کسب اطلاعات مزبور؛
 - ب) انتقال سریع درخواست به مقام ذیربط؛
 - پ) مشخص ساختن مقام ملی ذیربط.
- ۲- هرگونه درخواست مطابق بند (۱) این ماده می تواند شامل اخذ اظهارات از گواهان یا کارشناسانی باشد که از آنها اطلاعات در ارتباط با تخلف گمرکی خواسته شده است.

ماده ۱۲

- بنا به درخواست مکتوب، ماموران ویژه ای که از سوی گمرک درخواست کننده تعیین شده اند می توانند با اجازه گمرک درخواست شونده و طبق شرایط وضع شده از جانب گمرک اخیرالذکر، جهت انجام تحقیق پیرامون تخلف گمرکی موارد زیر را اعمال نمایند:

- الف) در دفاتر گمرک درخواست شونده، اسناد، پرونده‌ها و سایر اطلاعات مربوط به تخلف گمرکی موجود در آن دفاتر را بررسی کنند.
- ب) تصویر اسناد، پرونده‌ها و اطلاعات ضروری دیگر مربوط به تخلف گمرکی به آنها تسلیم شود.
- پ) در جریان تمامی تحقیقات مرتبط با گمرک درخواست کننده که از سوی گمرک درخواست شونده در قلمرو آن انجام می‌شود، حضور داشته باشند.

فصل ۹ محرمانه بودن اطلاعات

ماده ۱۳

- ۱- هرگونه اطلاعات یا اطلاعاتی که به موجب این موافقتنامه دریافت می‌شود صرفاً برای اهداف این موافقتنامه و فقط توسط گمرکات مورد استفاده قرار خواهد گرفت، جز در مواردی که گمرک ارائه دهنده چنین اطلاعاتی، استفاده از آن را برای اهداف دیگر یا توسط مقامات دیگر اجازه داده باشد.
- ۲- هرگونه اطلاعات یا اطلاعاتی دریافت شده به موجب این موافقتنامه محرمانه تلقی شده و حداقل بر اساس قوانین ملی طرف متعاقد ارائه کننده از حفاظت مشابه اطلاعات یا اطلاعاتی آن کشور، برخوردار خواهد بود.

ماده ۱۴

- در مواردی که در اجرای این موافقتنامه، داده‌های شخصی مبادله می‌شوند، طرفهای متعاقد از وجود استاندارد حفاظت از داده‌ها، که حداقل معادل استاندارد حاصل از اجرای اصول مندرج در پیوست این موافقتنامه، که جزء لاینفک آن است، اطمینان حاصل خواهند کرد.

فصل ۱۰ معافیت‌ها

ماده ۱۵

- ۱- در مواردی که کمکها در چارچوب این موافقتنامه، حاکمیت، امنیت عمومی، نظم عمومی یا سایر منافع اساسی ملی طرف متعاقد درخواست شونده را نقض کند یا باعث افشای اسرار صنعتی، تجاری یا حرفه‌ای گردد، از ارائه این کمکها می‌توان خودداری کرد.
- ۲- اگر گمرک درخواست کننده در صورتی که درخواست مشابهی از سوی گمرک درخواست شونده مطرح شود، توانایی برآوردن آن را نداشته باشد، در درخواست خود این واقعیت را مورد توجه قرار خواهد داد. برآوردن چنین درخواستی به صلاحدید گمرک درخواست شونده خواهد بود.
- ۳- چنانچه دلالتی وجود داشته باشد که ارائه کمک در جریان رسیدگی یا اقدامات جاری خنثی ایجاد خواهد کرد، می‌توان آن را به تعویق انداخت. در چنین مواردی گمرک درخواست شونده برای تعیین اینکه آیا می‌توان ارائه کمک را

موكول به رعایت شرایطی نمود که گمرک درخواست کننده احتمالاً ضروري مي‌داند، با گمرک درخواست‌کننده به مشورت خواهد پرداخت.
۴- در مواردی که از ارائه کمک خودداری شود یا ارائه آن به تعویق بیفتد، دلائل خودداری یا تعویق آن ارائه خواهد شد.

فصل ۱۱

هزینه‌ها

ماده ۱۶

۱- گمرکات از کلیه دعاوی مطرح شده برای جبران هزینه‌های متحمل شده در اجرای این موافقت نامه صرفنظر خواهد نمود. هزینه‌ها و مخارجی که به کارشناسان و گواهان پرداخت شده و همچنین هزینه‌های مترجمین، و مترجمین همزمان، غیر از کارمندان دولت، توسط گمرک درخواست کننده تقبل خواهد شد.
۲- در صورتی که برای اجرای درخواست، هزینه‌های زیاد یا غیرمتعارف مورد نیاز بوده یا باشد، طرفهای متعاقد به منظور تعیین شرایطی که به موجب آن درخواست باید اجراء شود و هم چنین روشی که به موجب آن هزینه‌ها باید تقبل شود، با یکدیگر مشورت خواهند کرد.

فصل ۱۱

اجراء و اعمال موافقت نامه

ماده ۱۷

۱- گمرکات تدابیری را اتخاذ خواهند کرد تا ارتباط مستقیم و شخصی مامورین مسنول تحقیق یا مبارزه با تخلفات گمرکی خود را تسهیل نمایند.
۲- گمرکات به‌طور مشترک در خصوص ترتیبات تفصیلی مربوط به تسهیل در اعمال این موافقتنامه، تصمیم‌گیری خواهند نمود.
۳- گمرکات کوشش خواهند کرد تا یا توافق یکدیگر هر گونه مشکل یا تردید ناشی از تفسیر یا اجرای این موافقتنامه را حل کنند.
۴- اختلافات حل نشده، از راه‌های دیپلماتیک حل و فصل خواهد شد.

فصل ۱۳

قلمرو اجرای

ماده ۱۸

این موافقتنامه در قلمرو طرفهای متعاقد همانطوری که در مقررات قانونی و اداری علی آنها قید شده است، اعمال خواهد شد.

ماده ۱۹

طرفهای متعاقد، کار گروه مشترکی را به منظور بازنگری این موافقتنامه ایجاد خواهند کرد که بنا به درخواست یا پس از پایان دوره پنج ساله تشکیل جلسه خواهد داد؛ مگر اینکه عدم نیاز به بازنگری به صورت اطلاعیه کتبی اعلام گردد.

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



فصل ۱۴
لازم الاجرا شدن و فسخ

ماده ۲۰

این موافقتنامه در اولین روز ماه دوم پس از اینکه طرفهای متعاقد به صورت کتبی و از طریق مجاری دیپلماتیک به یکدیگر اطلاع دادند که الزامات شکلی و قانون اساسی برای لازم الاجرا شدن این موافقتنامه انجام شده است، لازم الاجراء خواهد شد.

ماده ۲۱

۱- این موافقتنامه برای مدت نامحدود در نظر گرفته شده ولی هر يك از طرفهای متعاقد می‌توانند با اعلام از طریق مجاری دیپلماتیک آن را فسخ کنند.
۲- فسخ موافقتنامه سه ماه از تاریخ اعلام خاتمه آن به طرف متعاقد دیگر صورت خواهد پذیرفت، با این وجود اقدامات جاری در زمان فسخ، طبق مفاد این موافقتنامه تکمیل خواهد شد.

ماده ۲۳

۱- این موافقتنامه برای مدت نامحدود در نظر گرفته شده ولی هر يك از طرفهای متعاقد می‌توانند با اعلام از طریق مجاری دیپلماتیک آن را فسخ کنند.
۲- فسخ موافقتنامه سه ماه از تاریخ اعلام خاتمه آن به طرف متعاقد دیگر صورت خواهد پذیرفت، با این وجود اقدامات جاری در زمان فسخ، طبق مفاد این موافقتنامه تکمیل خواهد شد.
به منظور گواهی مراتب بالا، امضاء کنندگان زیر که دارای اختیار لازم هستند، این موافقتنامه را امضاء کرده‌اند.
این موافقتنامه در تهران در تاریخ ۱۲ اردیبهشت ۱۳۸۵ برابر با ۲ می ۲۰۰۶ میلادی در دو نسخه به زبانهای عربی، فارسی و انگلیسی که هر دو متن دارای اعتبار یکسان هستند تنظیم گردید. در صورت بروز هر گونه اختلاف در تفسیر، متن انگلیسی ملاک عمل خواهد بود.

از طرف
دولت جمهوری اسلامی ایران

از طرف
دولت کشور قطر

پیوست
اصول اساسی حفاظت از داده‌های شخصی

- ۱- داده‌های شخصی که به طور خودکار پردازش می‌شوند باید:
 - الف) به طور منصفانه و قانونی بدست آمده و به همین طریق پردازش شوند؛
 - ب) برای مقاصد مشخص و مشروع ذخیره شده و در جهتی مغایر با این مقاصد بکار برده نشوند؛
 - پ) با توجه به مقاصدی که برای آنها، این داده‌ها ذخیره می‌شوند، کافی و مرتبط بوده و اضافی نباشند؛
 - ت) دقیق باشند و در صورت لزوم به‌روز نگهداری شوند؛
 - ث) به شکلی نگهداری شوند که امکان شناسایی موضوعات داده‌ها را در مدت مورد لزوم برای مقاصدی این داده‌ها برای آنها ذخیره می‌شوند، فراهم سازد.
- ۲- داده‌های شخصی که منشاء نژادی، عقاید سیاسی یا مذهبی یا سایر اعتقادات، همچنین داده‌های شخصی که وضعیت سلامتی یا زندگی جنسی را آشکار می‌سازد را نمی‌توان به‌طور خودکار پردازش کرد، مگر اینکه قوانین داخلی تضمین لازم را فراهم سازند. همین امر برای داده‌های شخصی مربوط به محکومیت‌های کیفری نیز اعمال می‌گردد.
- ۳- تدابیر امنیتی مناسب برای حفظ و نگهداری داده‌های شخصی ذخیره شده در پرونده داده‌های خودکار در قبال تخریب غیر مجاز یا ضرر و زیان اتفاقی و نیز در مقابل دسترسی، تغییر یا انتشار غیرمجاز، اتخاذ خواهد شد.
- ۴- هر شخص باید بتواند:
 - الف) پرونده داده‌های خودکار شخصی، مقاصد عمده آن، همچنین هویت و اقامت دائمی یا محل اصلی کار بازرسی کننده پرونده را ایجاد کند؛
 - ب) در فواصل زمانی مناسب و بدون تاخیر یا هزینه زیاد، از وجود داده‌های شخصی مربوط به خود در پرونده داده‌های خودکار و نیز مکاتبه و ارسال این گونه داده‌ها به روش هوشمند اطمینان حاصل کند؛
 - پ) حسب مورد، این داده‌ها را در صورتی که مخالف مقررات قوانین داخلی، پردازش شده باشند، با رعایت ضوابط مندرج در اصول (۱) و (۲) این پیوست، اصلاح یا محو نماید؛
 - ت) چنانچه درخواست برای مکاتبات یا حسب مورد، تایید، اصلاح یا محو داده‌ها به صورت مندرج در بندهای (ب) و (پ) این اصل رعایت نشده باشد، اقدامات مقتضی را انجام دهد.
- ۵-۱- هیچگونه استثنایی بر مقررات مندرج در اصول (۱)، (۲) و (۴) این پیوست به جز در حدود تعریف شده در این اصل مجاز نخواهد بود.
- ۵-۲- لغو بخشی از مقررات مندرج در اصول (۱)، (۲) و (۴) این پیوست، چنانچه این لغو به موجب قانون طرف متعاقد پیش‌بینی شده باشد و اقدام لازم در راستای موارد زیر محسوب شود، مجاز خواهد بود:
 - الف) حفظ امنیت کشور، ایمنی جامعه، منافع پولی کشور یا ممانعت از تخلفات کیفری؛

- ب) حفظ موضوع داده‌ها یا حفظ حقوق و آزادی دیگران.
- ۵-۲- محدودیتهای مربوط به اعمال حقوق مشخص شده در بندهای (ب)، (پ) و (ت) اصل (۴) این پیوست می‌تواند به موجب قانون و با توجه به پرونده‌های داده‌های خودکار شخصی مورد استفاده برای آمار یا مقاصد تحقیقات علمی که ظاهراً هیچگونه خطری برای نقض محرمانه بودن داده‌ها ندارد، ایجاد شود.
- ۵-۴- هر طرف متعهد تعهد می‌کند مجازاتها و چارمجونیهایی مناسب را برای تخطی از مقررات قوانین داخلی به‌منظور اجرای اصول اساسی مندرج در این پیوست ایجاد کند.
- ۵-۵- هیچیک از مقررات این پیوست نباید به گونه‌ای تفسیر شود که موجب محدود کردن، لطمه زدن به امکان انجام اقدام حفاظتی نسبت به داده‌ها از سوی يك طرف متعهد بیشتر از آنچه در این پیوست تصریح شده، گردد.

بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



« وثيقة تصديق »

لما كان مجلس الوزراء ، قد قرر في اجتماعه العادي (٢٢) لعام ٢٠٠٧ المنعقد بتاريخ ٢٧/٦/٢٠٠٧ ، الموافقة على التصديق على اتفاقية تعاون إداري مشترك من أجل التطبيق الأمثل للقانون الجمركي ومنع ومكافحة المخالفات بين حكومة دولة قطر وحكومة الجمهورية الإسلامية الإيرانية ، الموقعة بمدينة طهران بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٢ .

ولما كنا قد طالعنا هذه الاتفاقية ، ووافقنا عليها ،

لذا، نقرر بموجب هذه الوثيقة ، أننا نقبل هذه الاتفاقية ، ونُصادق عليها ، ونعد بمراعاة أحكامها .

وإثباتاً لما تقدم ، أصدرنا هذه الوثيقة ، موقعاً عليها منا .

حمد بن خليفة آل ثاني
أمير دولة قطر

صدرت في الدوحة الأميري،

في التاسع والعشرين من شهر رجب عام ١٤٢٨ هجرية .
الموافق لثاني عشر من شهر أغسطس عام ٢٠٠٧ ميلادية .